الهيئات والمؤسسات المعنية استعدت بكل طاقتها لإخراجه في أبهى الحلل

الكويت تتجهز لعرسها الديمقراطي

أحمد الهاجري

سعد العازمي

الانتخابات باتت على الأبواب

«الداخلية»: تخصيص 123 مدرسة كمقار للاقتراع والفرز في انتخابات أمة 2024

تجهيز كل صناديق الاقتراع والبالغ عددها 759 صندوقا بعدد اللجان

سيتم توزيع منصات التصويت في مقار الاقتراع بواقع منصتين لكل لجنة

خاطبنا «العدل» لاتخاذ اللازم نحو مخاطبة اللجنة الاستشارية لإعداد ومتابعة إجراءات سير الانتخابات

«الإعلام»: حملة «صوتك .. مستقبل وطن» تدعو الناخبين إلى الاضطلاع بمسؤوليتهم

خالص الشكر لكل المشاركين بها من جهات حكومية ومؤسسات وجمعيات المجتمع المدني

في الوقت الذي اقترب فيه موعد انطلاق التصويت لـ" أمة 2024"، استعدت المؤسسات والهيئات المعنية لهذا العرس الانتخابي لإخراجه في أفضل صورة، وأبهى حلة.

في هذا الإطار أعلن مدير إدارة شؤون الانتخابات في وزارة الداخلية العميد حقوقي الدكتور أحمد الهاجري تخصيص 123 مدرسة لاستخدامها كمقار للاقتراع والفرز في انتخابات مجلس الأمة 2024 المقررة الخميس المقبل منها 118 مدرسة للاقتراع و5 مدارس رئيسية للفرز وإعلان النتائج النهائية بالدوائر الخمس.

وأكد الهاجري في لقاء مع "كونا" أمس الاثنين تجهيز كل صناديق الاقتراع والبالغ عددها 759 صندوقا بعدد اللجان وتجهيز السيارات الخاصة بنقلها بعدد 168 سيارة دورية مشيرا إلى التنسيق مع الإدارة العامة لنظم المعلومات بشأن طباعة أوراق التصويت.

وأضاف إنه تم التنسيق مع وزارة التربية لتجهيز مدرسة خولة المشتركة للبنات "منطقة الشويخ السكنية" استعدادا لنقل السيارات التي تحمل صناديق الاقتراع إليها تمهيدا لانطلاقها إلى مقار اللجان صباح يوم الانتخاب في الرابع من أبريل الجاري.

وأوضح أنه سوف يتم توزيع منصات التصويت في مقار الاقتراع "المدارس" بواقع منصتين لكل لجنة بإجمالي 1518 منصة تقريبا.

وأفاد بأنه تم إصدار الهويات والاستمارات الخاصة بالمتطوعين من موظفي وزارة الداخلية المدنيين الراغبين بالعمل في اللجان الانتخابية والبالغ عددهم الإجمالي 4871 منهم 2232 من الذكور و2639 من الإناث.

وذكر إنه تم التنسيق مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي للاستعانة بفريق طبي تطوعي بمراكز الاقتراع أثناء سير عملية الانتخابات.

وأكد الهاجري أن الإدارة خاطبت وزارة العدل لاتخاذ اللازم نحو مخاطبة اللجنة الاستشارية لإعداد ومتابعة إجراءات سير الانتخابات وذلك لإصدار التصاريح الخاصة لجمعيات النفع العام للمشاركة في عملية الانتخابات.

وبين أنه تم نشر القرار الوزاري بشأن تحديد وتقسيم لجان انتخاب أعضاء مجلس الأمة في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" وموافاة وزارة العدل بصورة من القرار حتى يتم تعيين رؤساء اللجان الانتخابية من القضاة.

من جهته قال الوكيل المساعد لقطاع الخدمات الإعلامية والإعلام الجديد في وزارة الإعلام سعد العازمي إن حملة "صوتك .. مستقبل وطن" الخاصة بانتخابات مجلس الأمة 2024 تهدف إلى دعوة الناخبين للاضطلاع بمسؤوليتهم الوطنية بما يحقق رؤية سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد باختيار الأنسب والأكفأ لمجلس الأمة في هذا الاستحقاق الوطني.

وأوضح العازمي لـ "كونا" أمس الأول الأحد أن الحملة التي أطلقت أمس بالتعاون مع بلدية الكويت وجهات حكومية وخاصة عدة ومؤسسات المجتمع المدني تحث المواطنين على المشاركة والتصويت بالانتخابات المقبلة المقررة يوم الخميس 4 أبريل 2024.

وأضاف إن هذه الحملة ستكون من خلال الإعلانات في الطرقات والشوارع وكذلك وسائل الإعلام المختلفة من تلفزيون وإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي في حسابات الوزارة والجهات المتعاونة من أجل حث المواطنين والمواطنات للمشاركة والتصويت في الانتخابات وممارسة حقهم الذي كفله لهم الدستور الكويتي.

وأعرب العازمي عن خالص الشكر والتقدير لكل المشاركين في هذه الحملة من جهات حكومية ومؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص بدافع وطني لإظهار هذا العرس الديمقراطي بأبهى حلة تليق بوطننا الغالي. وكانت البلدية قد أعلنت السبت عن إطلاق حملة "صوتك.. مستقبل وطن" بالتعاون مع وزارة الإعلام لحث المواطنين على المشاركة في يوم الاقتراع لانتخابات "أمة 2024".

وعرضت البلدية إعلان الحملة على أضخم شاشة مرئية والموجودة على مبناها إلى جانب الترويج لها عن طريق إعلانات الطرق المنتشرة في شوارع محافظات البلاد كافة.

16 مايو 2005 حدث تاريخي مهم لها حيث فتح الباب لممارستها حقها في صنع القرار

المرأة الكويتية شريك أساسي في رسم المسار الديمقراطي واختيار أعضاء مجلس الأمة

مريم العازمي

لولوة الملا

خديجة المحميد

العازمي: بعد جهود نسائية كبيرة إلا أننا تعاني من بعض التحديات التي تعوق وصولنا للمجلس

المحميد: المواطنة تحتاج من الدولة أن تتبني نظام "الكوتا" كما عملت به بعض الدول العربية

الملا: قبل أن تتمكن المرأة من حقها السياسي فإنها كانت عنصرا أساسيا في العملية السياسية والانتخابية

أثبتت المرأة الكويتية حضورها على الساحة السياسية منذ اقرار حقها بالترشح والانتخاب حيث كان ومازال يوم 16 مايو 2005 يوما تاريخيا في حياة المرأة الكويتية بشكل خاص والشعب الكويتي بشكل عام ففيه فتح الباب أمام "نصف المجتمع" للمشاركة لاول مرة في صنع القرار والاسهام فعليا في تعميق الممارسة الديمقراطية في البلاد.

وبعد موافقة مجلس الأمة بالأغلبية على مشروع الحكومة المتضمن السماح للمرأة الكويتية بممارسة حقوقها السياسية اصرت المرأة الكويتية ان تكون على قدر الثقة والمسؤولية التي اعطيت لها مبرهنة كفاءتها ومقدرتها في الجانب السياسي.

وفي لقاءات اجرتها "كونا" أمس الاثنين مع عدد من الشخصيات النسائية الكويتية من أكاديميات ومهتمات في الشأن السياسي وشؤون المرأة أكدن على ان المرأة الكويتية لديها وعي سياسي ومشاركتها في الانتخابات البرلمانية شكلت فارقا واضحا في ايصال قضاياها ومطالباتها.

وقالت الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الاسرة بالتكليف الدكتورة مريم العازمي لـ "كونا" ان مشاركة المرأة الكويتية في الانتخابات لها العديد من الايجابيات منها تفعيل حقوق المواطنة على قدم المساواة مع الرجل لبناء مجتمع العدل والحرية والمساواة وفقا للمادتين 7 و8 من الدستور الكويتي وتسهيل واقرار حق المشاركة في عملية صنع القرار السياسي.

وأكدت ان المرأة قادرة على ايصال صوتها في قبة عبدالله السالم من خلال ترشحها وفرصة الفوز بعضوية مجلس الامة او من خلال انتخاب اعضاء مجلس الامة الذين يتبنون قضاياها ومطالبها في برنامجهم الانتخابي.

وقالت الدكتورة العازمي انه وعلى الرغم من تمكن أربع نساء من الوصول إلى مجلس الامة عام 2009 بعد فوزهن بالانتخابات وبعد جهود نسائية كبيرة استمرت عشرين سنة الا ان المرأة قد تعاني من بعض التحديات التي تعوق توسيع نطاق مشاركتها.

ورأت ان التحديات قد تكون بسبب المنظومة الثقافية التي لا تحفز المرأة على المشاركة السياسية وتولي الأدوار القيادية ومناصب اتخاذ القرار او قد يكون التحدي هي المرأة ذاتها حيث هناك بعض الفئات من النساء غير مقتنعات بتفعيل المشاركة السياسية للمرأة والتصويت لها.

واشارت الدكتورة العازمي الى عجز بعض الوسائل الإعلامية عن أداء دور تنموي أو تغييري بالنسبة للقيم التي تؤثر في مشاركة المرأة وابراز نجاحات المرأة بل إن بعضها يؤدي الدور المعاكس.

وقالت انه يجب زيادة الوعي عند المواطنين بالحقوق السياسية للمرأة وحقوق المواطنة من خلال تنفيذ برامج للتمكين السياسي بهدف بناء قدرات المرأة السياسية وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية لدى المرأة للنهوض بدورها الحيوي وتفعيل مساهماتها في بناء وتطوير المجتمع في مختلف ميادين العمل.

واضافت انه يجب أيضا تطوير سياسات وخطط تساهم باشراك النساء في صنع القرار وذلك من خلال تنفيذ عدة انشطة لها علاقة بالتمكين السياسي للنساء.

واشارت الى ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار ودعم المرشحات في تنفيذ حملة اعلامية للتعريف بهن ودعمهن وعرض تجارب النائبات السابقات ومناقشة التحديات اللاتي واجهتهن لمناقشة وتعزيز مشاركة النساء.

ورأت انه من الافضل ان تخضع الراغبات في الترشح لانتخابات مجلس الامة لحزمة من البرامج التدريبية التخصصية المكثفة للتدريب على عدة مهارات منها مهارات التخطيط وإدارة الحملات الانتخابية والتعامل الإيجابي مع تحديات هذه التجربة.

واكدت انه يجب تشجيع المرأة على المشاركة السياسية الفعالة في العملية الانتخابية وذلك من خلال رفع ادراكها بأن صوتها الانتخابي مؤثر جدا.

وبينت الدكتورة العازمي ان جميع ما سبق يتم بالتعاون بين مؤسسات الدولة المعنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من باب المسؤولية المجتمعية.

صوت المرأة مؤثر ومرجح من جانبها قالت رئيسة الرابطة الوطنية للأمن الأسري "رواسي" والناشطة السياسية والاجتماعية في مجال حقوق المرأة والأسرة الدكتورة خديجة المحميد لـ "كونا" ان النسبة العددية للمواطنات الكويتيات اللواتي يحق لهن الانتخاب أكبر من نسبة المواطنين الذكور وبالتالي تصويتها للمرشحين سيكون رقما ترجيحيا لمن يفوز بقناعتهن في تمثيل قضاياهن وقضايا الوطن سواء كان المرشح ذكرا أم أنثى.

واكدت على ضرورة تحري المرأة الكويتية معايير التصويت الصائبة على ضوء القضايا المستحقة وتاريخ من يملك المصداقية من المرشحين السابقين والجدد في الحراك السياسي الفاعل داخل البرلمان وخارجه لخدمة هموم المواطنين والمواطنات لتكون فارق وعي حقيقي في ايصال المستحقين في تمثيل الشعب بحمل همومه وانجاز طموحاته.

أما عن ضرورة تواجد المرأة المرشحة في البرلمان قالت الدكتورة المحميد ان المواطنة تحتاج من الدولة ان تتبني نظام "الكوتا" في البرلمان كما عملت به بعض الدول العربية في بداية تجربتها ومن بينها جمهورية مصر العربية حيث أتاحت به الفرصة لعدد جيد من النساء اللاتي عين نائبات في البرلمان المصري أن يكتسبن التجربة الميدانية في هذا المجال حتى اقتنع الشعب بكفاءة المواطنة المصرية حتى أصبح في ما بعد عدد الفائزات بالانتخاب في البرلمان يفوق المعينات.

ورأت اننا نحتاج الى مثل هذه التجربة في الكويت حيث ان المواطنات الكويتيات المؤهلات للتمثيل البرلماني عددهن غير قليل.

واكدت ان العملية السياسية لا تتوقف على الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة بل هي تتحقق بتنمية الوعي السياسي والنشاط الميداني الصادق والمتواصل في خدمة قضايا الوطن بالكلمة وبالفعل المتقن كل من موقعه.

المرشحون يحرصون على استقطاب أكبر عدد من الناخبين عن طريق الاستعانة بهذه الخدمات

موسم الانتخابات ينعش قطاعات خدمية في مقدمتها الدعاية والإعلان والتجهيزات الغذائية

أسامة الفلاح

محمد القطان

مشاري العبد الجليل

يشكل موسم الانتخابات بالمفهوم الاقتصادي "انتعاشة" لقطاع الدعاية والإعلان فمع انطلاق الحملات الانتخابية لمجلس الأمة 2024 يحرص المرشحون على استقطاب أكبر عدد من الناخبين عن طريق الاستعانة بالقطاعات الخدمية المتنوعة التي تنشط خلال هذه الحملات وفي مقدمتها قطاع الدعاية والإعلان إضافة لقطاع التجهيزات الغذائية.

وأكد عدد من المتخصصين في المجال الاقتصادي في لقاءات متفرقة مع "كونا" أمس الاثنين استفادة عدد كبير من القطاعات الخدمية في الفترات التي تشهد فيها البلاد حملات انتخابية نظرا لحاجة المرشحين إلى الخدمات العديدة التي تقدمها تلك القطاعات ولاسيما الترويج لبرامجهم الانتخابية والتعريف بها من خلال الاعلانات على وسائل الإعلام والاعلان المتنوعة.

في هذا السياق قال رئيس قسم الاقتصاد والتمويل في جامعة الخليج الدكتور أسامة الفلاح إن موسم الانتخابات يعتبر من أبرز المواسم على الصعيد المحلي التي يرتفع فيها الطلب على بعض القطاعات الخدمية وتتزايد الحركة المالية بشكل عام اضافة الى انه فرصة سانحة لأصحاب الأعمال لتوسيع نشاطهم المالي.

واوضح الفلاح أن حجم النشاط الاقتصادي في الحملات الانتخابية الاخيرة كان "متوسطا" نظرا لمجموعة من العوامل ودخول موسم رمضان الذي يعتبر ذا طابع اجتماعي وديني خاص للمجتمع.

من جانبه قال رئيس الجمعية الاقتصادية مشاري العبد الجليل ان أبرز القطاعات الخدمية المستفيدة من موسم الانتخابات قطاع الإعلان والتجهيزات الغذائية والخدمات اللوجستية وبصورة خاصة المتعلقة بتجهيز المقار الانتخابية إضافة إلى القنوات التلفزيونية الخاصة وقنوات اليوتيوب الخاصة وشركات توفير العمالة لتنظيم الندوات والشركات التي توفر خدمات إعلامية للمرشحين كالتصوير.

وأضاف العبد الجليل إن التعاملات التجارية الكبيرة في البلاد تتأثر نسبيا "كالتداولات في البورصة بسبب عدم وضوح من سيفوز بالانتخابات البرلمانية وكذلك عدم معرفة التشكيل الحكومي بعد الانتخابات وعدم معرفة برنامج العمل الحكومي ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الكويتي".

ولفت إلى وجود تغير في القطاعات الخدمية المستفيدة من نشاط السوق موضحا انه على سبيل المثال فقد تأثرت المطابع الورقية وإعلانات الشوارع العشوائية التي توضع بشكل كبير في الشوارع وتعرقل الرؤية وحركة سير المركبات.

وافاد أنه من خلال قطاع الدعاية الإعلان أصبح بمقدور المرشحين إيصال أهدافهم وتوجهاتهم إلى أكبر عدد من الناخبين وخاصة عبر منصات التواصل الاجتماعي والوسائل الالكترونية الأخرى كالصحف الالكترونية وقنوات اليوتيوب فيما قابل ذلك انخفاض في الإعلانات الورقية واللوحات الاعلانية في الشوارع.

من جهته قال أمين السر في الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة محمد القطان ان موسم الانتخابات يعد فرصة لأصحاب الشركات العاملة في القطاعات الخدمية إذا استثمروها بشكل صحيح مثل الانظمة الالكترونية والمطبوعات وإنتاج الفيديوهات والتصوير الفوتوغرافي والتغطية الإعلامية وإدارة الفعاليات والإعلانات في منصات التواصل الاجتماعي والاعلانات الخارجية.

واضاف القطان انه على الرغم من وجود نشاط في السوق خلال الانتخابات الحالية لكنه يعد قليلا مقارنة بالانتخابات السابقة في أعوام "2020 وما قبل" مبينا ان سبب ذلك انخفاض المقدرة المالية للمرشحين وقصر فترة الانتخابات.